البلد
الثلاثاء 2013-10-08 العدد 3292
12

حب الله يرد على الاتهامات التي طاولت الهيئة الناظمة

عقد الأمين العام للهيئة المنظمة للاتصالات د. عماد حب الله أمس مؤتمرا صحافيا، رد فيه على الاتهامات التي تناولته وتناولت الهيئة وشرعية وجودها وكادرها البشري.
قدم في كلمته لمحة تاريخية عن تأسيس الهيئة، صلاحياتها والمراحل التي مرت بها منذ إنشائها لا سيما "صلاحية الموافقة على المعدات التي حصلت عليها الهيئة أخيراً وأحدثت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية في البلاد" وقال ان مهمة الهيئة الأساسية "تعزيز المنافسة داخل قطاع الاتصالات، وحماية حقوق المستهلكين والشركات، من خلال الإجراءات المناسبة للتنظيم والتقرير". وأضاف: "لذلك، إننا مسؤولون عن إصدار التراخيص والأنظمة، وإدارة حيز الترددات اللاسلكي ومخطط الترقيم الكلي، ومراقبة السوق لرصد أي استغلال للقوة التسويقية الهامة والممارسات التي تناقض المنافسة، فضلا عن اتخاذ الخطوات العلاجية عند اللزوم. كما أننا مسؤولون عن المحافظة على استقرار السوق وتطوير القطاع، من خلال سعينا إلى بناء سوق اتصالات زاهرة وتنافسية وخلاقة".

الكادر البشري

وتحدث عن قانون الاتصالات الرقم 431 ونشأة الهيئة المنظمة للاتصالات وقال: "إن القانون نافذ منذ صدوره في الجريدة الرسمية في تموز 2002 وأن القانون بدأ تطبيقه وتنفيذه بعد صدور المرسوم 14264 وتعيين إدارة الهيئة العام 2007. وإلا لماذا تم التعيين وإصدار المراسيم التطبيقية والأنظمة؟
وعن موضوع الكادر البشري، قال: "د. غازي يوسف يعلم ان أعضاء إدارة الهيئة مجتمعين ومنفردين كنا وما زلنا حريصين أشد الحرص على اختيار الكادر البشري للهيئة، وللمسؤولية المناسبة فقط، وذلك من الاختصاصيين المشهود لهم ومن أصحاب الاختصاصات العليا بمعزل عن أي معيار خارج الحاجة والكفاءة والشفافية. ولقد تم ذلك بقرار لمجلس الوزراء العام 2007 سمح لنا بالتعاقد مع 40 اختصاصيا وهذا ما حصل بقرار مجلس الإدارة أيام الدكتور كمال شحادة أما عن نظام توفير معدات الاتصالات، فأوضح أنه تم تعديله "ليتضمن ملاحظات مجلس شورى الدولة التي وردت في مطلع العام 2009- وليقر بصيغته النهائية في مجلس ادارة الهيئة.
وقال: "الجميع يعلم أن التمديد والتجديد لأعضاء إدارة الهيئة لا يتمان إلا في مجلس الوزراء ولا يسمح القانون 431 بهما. وأنا لست ممددا لي ولا مجددا لي. بل أصرف أعمالا بعدما اختار زملائي لأسبابهم الخاصة عدم البقاء. وقال النائب الممدد لنفسه من دون استشارة الشعب، انا لا مددت لنفسي ولا عندي شركات أمدد لها لتأكل خيرات البلد! وكان لا بد من متابعة العمل لتحقيق أهداف القانون الذي أوجد الهيئة. وكما سمعتم فلقد حققنا تقدما ممتازا مع موافقة معالي الوزير المشكور على دعمه لممارسة صلاحية الهيئة الحصرية بتوفير معدات الاتصالات". وأعرب عن جهوزيته للمساءلة تحت سقف القانون وخدمة للمصلحة الوطنية، وخصوصاً حماية لبنان وسمعة قطاع الاتصالات والمعلوماتية محليا واقليميا ودوليا.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"